



الموقع الإعرابي وعلاقته بالعامل النحوي بين النحويين القدماء واللغويين المحدثين

The syntactic position and its relation to the grammatical Agent according to classical grammarians and modern linguists

إعداد

د. أحمد مجتبى السيد محمد

أستاذ مساعد

جامعة سبها- كلية الآداب- قسم اللغة العربية

الملخص

يعد الموقع الإعرابي للكلمة في الجملة هو الأثر الناتج من وجود العامل النحوي، وانطلاقاً من ذلك فإنه يصعب تحديد الموقع الإعرابي دون وجود عامل يحدث فيه الحركة المناسبة وفق النظام النحوي والواقع اللغوي ولهذا فالعلاقة وثيقة جداً بين العامل والموقع الإعرابي، وهذا أمر لا يمكن إنكاره أو التقليل من شأنه؛ فالمرفوع لا بد له من عامل عمل الرفع فيه، وكذلك المنصوب والمجرور والمجزوم؛ فقد حظيت نظرية العامل باهتمام النحاة المتقدمين وصنفوا أبواب النحو وفقاً لهذه النظرية إلى درجة أن تركيزهم عليها صرفهم عن النظر إلى غيرها أثناء تناولهم أبواب النحو المختلفة، فإن وجدوا مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، أو مجزوماً بحثوا عن أسباب حدوث الحركة المرتبطة بالموقع الإعرابي للكلمة، وما هو العامل الذي أحدث هذه الحركة؟ فإن وجدوه ظاهراً في الكلام ذكروه، وأشاروا إليه، وإن لم يجدوه قدروه بما يتفق مع السياق والمعنى حتى لا يخرقوا هذه النظرية فيفسد القياس الذي اتبعوه في تعييدهم لقواعد النحو، ونظراً لأهمية الإعراب وكونه فرع المعنى، والمعبر عن مراد المتكلم، وكذلك قوة العلاقة بين العامل والموقع الإعرابي كانت هذه الورقة: بعنوان الموقع الإعرابي وعلاقته بالعامل النحوي بين النحويين القدماء واللغويين المحدثين .

abstract

of grammatical agent, so that its difficult to identify The syntactic position without agent that give appropriate grammatical case according to grammatical system ,for that there is a very strong relation between grammatical agent and syntactic position

The agent theory has received significant attention from classical grammarian and they classified the chapters of grammar according to this theory to the extent that their focus on it diverted them from considering other topics of grammar They believe that For every case there in an agent whether the case was nominative , accusative , genitive or jussive ,they always search for that agent which creates the grammatical case ,if they find that agent they referred to it and if they did not find it the infer it from the context and meaning ,and due to the importance of syntax and its role of a branch of meaning this paper is titled

:

The syntactic position and its relation to the grammatical Agent according to classical grammarians and modern linguists

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن مسألة الإعراب حقيقة تقض مضجع كثير من الدارسين؛ فيجدون صعوبة في استنباط الموقع الإعرابي للكلمة في الجملة ؛ فمنهم من يعرب بشكل عشوائي ، ومنهم من يجهد فكره وذنه دون الوصول إلى نتيجة، أو حل للمسألة النحوية ، ومنهم من يقف حائراً لا نذا بالصمت، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنهم يركزون في دراسة النحو على الجانب النظري مهملين الجانب التطبيقي الذي يعد سبباً لفهم كيفية الإعراب، وتحديد الموقع الإعرابي، وكذلك من الأسباب أيضاً جهلهم بقضية العامل بالعامل، وما يحدثه من تأثير في الجملة كلها ؛ فلو أنهم فهموا نظرية العامل فهماً جيداً وعرفوا أنواع العوامل لسهل عليهم الإعراب؛ فلا يجدون صعوبة في تحديد الموقع الإعرابي للكلمة في الجملة سواء أكانت جملة اسمية أم فعلية. ويرجع الأمر كذلك أيضاً إلى عدم معرفتهم أو دراستهم لأصول النحو ، فهذه المادة في واقع الأمر مهمة؛ فهي تفتح ذهن المتعلم، وتبصره بأساسيات هذا العلم ؛ فحبذا لو تم إضافة هذه المادة إلى طلبه اللغة العربية أثناء الدراسة الجامعية، وحتى في الدراسات العليا نظراً لأهميتها ونفعها؛ فهي تعد بداية الطريق للوصول إلى أسرار هذا العلم الجليل؛ ذلك أن علم النحو من أجل العلوم وأرفعها مكانة وأعلاها منزلة؛ فبه تستقيم الألسن وتتضح مقاصد المتكلمين، وتفهم دلالة الجمل، ومعاني النصوص، وقد وضع علماء النحو قواعد متخذين في ذلك مبدأ القياس على كلام العرب، وقد صرحوا بذلك جلياً؛ فقد روي عن علي بن حمزة الكسائي النحوي أنه كان يقول:

إنما النحو قياس يتبع ، وبه في كل أمر ينتفع

ولهذا فالعلاقة وثيقة جداً بين العامل والموقع الإعرابي، وهذا أمر لا يمكن إنكاره أو التقليل من شأنه؛ فالمرفوع لابد له من عامل عمل الرفع فيه، وكذلك المنصوب، والمجرور، والمجزوم؛ فقد حظيت نظرية العامل باهتمام النحاة المتقدمين وصنفوا أبواب النحو وفقاً لهذه النظرية إلى درجة أن تركيزهم عليها صرفهم عن النظر إلى غيرها أثناء تناولهم أبواب النحو المختلفة ، فإن وجدوا مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجزوراً، أو مجزوماً بحثوا عن أسباب حدوث الحركة المرتبطة

بالموقع الإعرابي للكلمة، وما هو العامل الذي أحدث هذه الحركة؟ فإن وجدوه ظاهراً في الكلام ذكروه، وأشاروا إليه، وإن لم يجدوه قدروه بما يتفق مع السياق والمعنى حتى لا يخرقوا هذه النظرية فيفسد القياس الذي اتبعوه في تفعيمهم لقواعد النحو، ونظراً لأهمية الإعراب وكونه فرع المعنى، والمعبر عن مراد المتكلم، وكذلك قوة العلاقة بين العامل والموقع الإعرابي كانت هذه الورقة: بعنوان الموقع الإعرابي وعلاقته بالعامل النحوي بين النحويين القدماء واللغويين المحدثين.

متحدثاً فيه عن العوامل، وأنواعها وكيف تؤثر في معمولاتها؟ وكيف تناولها النحاة الأقدمون؟ وماهي آراء علماء اللغة المحدثين في قضية العامل؟ وهل ساروا فيها على نهج الأقدمين؟ أم أن لهم آراء انفردوا بها تخالف إجماع أسلافهم من النحاة؟

تمهيد:

معنى العامل في اللغة :

العامل مشتق من الفعل: عمل، والعمل: الفعل، والعامل اسم فاعل من عمل يعمل، وأنه يطلق على كل فعل يُفَعَّل¹⁸، قال الخليل: عمل يعمل عملاً فهو عامل، واعتل الرجل إذا عمل بنفسه¹⁸.

معنى العامل في الاصطلاح

العامل في اصطلاح النحويين هو ما يوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً أو ساكناً، أو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب¹⁸، والأصل في الإعراب عند كثير من جمهور النحويين أن يكون للأسماء، وغير أنه يكون في الفعل بسبب مضارعه للاسم، وقد أشار الزمخشري إلى هذا الأمر بقوله: "إن الإعراب في الفعل غير أصيل¹⁸".

ويمكن القول أن عبد القاهر الجرجاني هو أول من صنف كتاباً جامعاً في العوامل أسماء العوامل المئة وقد استهله بتعريف مفهوم العامل بقوله "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، أو ساكناً¹⁸".

ولعل أهم قضية تناولها علماء النحو، وركزوا عليها هي قضية الإعراب، ومعرفة الموقع الإعرابي للكلمة في الجملة؛ إذ أن هذه القضية تمثل الأساس الذي يركز عليه علم النحو، وهذا ما دعاهم إلى ربط الموقع الإعرابي بالعامل النحوي؛ حيث إنهم بنوا قواعد النحو على نظرية العامل، وأسهبوا في هذا الأمر، وجعلوه محور حديثهم عن القضايا النحوية المختلفة، انطلاقاً من أن العامل يحدد الموقع الإعرابي للكلمة؛ وقد أشار إلى هذه الحقيقة النحوية جمع من جمهور النحويين، يقول أبو الفتح بن جني موضحاً أهمية العامل في النظام النحوي: "ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه¹⁸".

ومما يدعم أهمية العامل في فهم مقاصد المتكلمين ما وروي عن الكسائي أنه قال: "اجتمعت أنا وأبو يوسف القاضي عند الرشيد؛ فجعل أبو يوسف يذم النحو، ويقول: وما النحو؟ فأردت أن أعلمه فضل النحو؛ فقلت: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتل غلامك وقال آخر: أنا قاتل غلامك، أيهما كنت تأخذ به؟، قال أخذهما جميعاً؛ فقال له الرشيد: أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحيا أبو يوسف، وقال: كيف ذلك؟، فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتل غلامك بالإضافة؛ لأنه فعل ماض، وأما الذي قال: أنا قاتل غلامك فإنه لا يؤخذ؛ لأنه مستقبل لم يكن بعد¹⁸".

وقد أشار ابن فارس إلى أهمية الإعراب بقوله: "فأما الأعراب فبه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم؛ فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني" 18 ، وأكدوا كذلك على أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، واحتجوا لذلك بقولهم: أن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها ولم يكن في صورها، وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبي عن هذه المعاني 18.

ونظراً لما للعامل من مكانة في نظرية الإعراب نجد أن النحويين قد وضعوا أبواباً في النحو أجهدوا أنفسهم في استخراج عامل لها وتقديره مثل باب: الاشتغال، والتنازع، والعطف على التوهم، والنصب على نزع الخافض وغير ذلك ، وذلك كله سببه تقديس قضية العامل، وجعلها المدار الذي تدور عليه القاعدة النحوية؛ فقد كانت السبب الرئيس في هذه التقديرات التي يروم النحاة من خلالها الانتصار للعامل، وأنه قطعي الوجود، ولا مناص من جعله محور الإعراب والعنصر الأساسي في الجملة.

وهذا ما جعل بعض المتأخرين يقلل من شأن نظرية العامل، ويرون أنها قد أخذت أكثر من حجمها، وطغت على الدرس النحوي، الأمر الذي صرف أنظار الباحثين عن جوانب أخرى في علم النحو جديرة بالبحث والاهتمام ، ومن أهم العلماء الذين ذهبوا إلى رفض ما يتعلق بالعامل ودوره في الجملة ،أبو مضاء القرطبي الذي حاول نصف نظرية العامل، ورفضها فصنف كتابه: الرد على النحاة موضحاً فيه أسباب رفضه لنظرية العامل، وأن النحاة الأقدمين لم يكونوا موفقين في صرف عنايتهم لهذه النظرية ، وسار على نهج ابن مضاء جمع من الباحثين من اللغويين المحدثين الذي يرون أن المقياس الذي اتخذه النحاة في تصنيف أبواب النحو، وأدواته هو مقياس العمل فقط ،ولو كان تقسيمهم على نحو دلالي لكان أجدي، وكان بإمكانهم وضع كل أداة في مكانها الصحيح حتى وإن تعددت معانيها الوظيفية، فنجد الباحثين اللغويين في العصر الحديث قد دعوا إلى إعادة النظر في تصنيف أبواب النحو على مستوى الدلالة لا على مستوى العمل، ومن هؤلاء اللغويين : إبراهيم مصطفى في كتابه: إحياء النحو، وشوقي ضيف في كتابه: تجديد النحو وتيسير النحو ، وتمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها وغيرهم كثير.

أنواع العامل

يقسم النحويون العوامل على قسمين هما:

1-العوامل اللفظية، وقد قسمها الجرجاني إلى قسمين: سماعية، وقياسية، وذكر في كتابه العوامل المئة أن العوامل اللفظية السماعية تبلغ إحدى وتسعين عاملاً، والقياسية سبع عوامل 18 ويمكن تعريف العامل السماعي بأنه هو ما صحّ أن يقال فيه: هذا يعمل كذا، وهذا يعمل كذا وليس لك أن تتجاوزته، كقولنا: إن الباء تجر ولم تجزم، وغيرهما، والعامل القياسي هو ما صح أن يقال فيه: كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا، كقولنا، غلام زيد، لما رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علته قست عليه: ضرب زيد، وثوب بكر 18.

2-العوامل المعنوية

يعرف العامل المعنوي بأنه هو الذي لا يظهر في النطق، ولا في الكتابة، وإنما هو معنى يعرف بالقلب، ويدرك بالحس؛ فالعامل المعنوي هو الأثر الواقع على بعض الكلمات في الجمل ولا وجود له في النطق؛ وقد اضطر النحويون إلى تقدير هذا العامل عندما لم يجدوا قرائن لفظية في بعض الظواهر الإعرابية؛ ولهذا لجأوا إلى استنباط عامل حتى لا يخرقوا ما أجمعوا عليه من ضرورة وجود عامل لكل معمول، والعوامل المعنوية اثنان على نحو ما ذكر النحاة هما: عامل الصفة عند الأخفش؛ حيث يذهب الأخفش إلى أن الوصف يجري على ما قبله وليس معه لفظ عمل فيه إنما يعمل فيه أنه نعت كما أن المبتدأ يرفعه الابتداء، ويعني ذلك أن الوصف كونه صفة لمرفوع أوجب له الرفع، وكونه

صفة لمنسوب أوجب له النصب، وكونه صفة لمجرور أوجب له الجر¹⁸، وهذا الرأي انفرد به الأخفش، وخالف به جمهور النحاة الذين يجمعون على أن العامل في الموصوف هو نفسه العامل في الصفة. ويعد الخليل بن أحمد الفراهيدي هو الذي أرسى دعائم نظرية العامل، وبسط القول فيها وفي أحكامها، حتى أخذت صورتها التي تتابعت على مر العصور؛ فقد قعد قواعدها العامة مؤكداً على أنه لا بدّ مع كل رفع كلمة، أو نصب، أو جر، أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة، ومثلها الأسماء المبنية، والعلامة الاعرابية إسهام من النظام الصوتي في بناء النظام النحوي¹⁸.

مفهوم الموقع الإعرابي

يعرف الموقع الإعرابي بأنه الوظيفة النحوية التي يشغلها العنصر في الجملة، فهو بهذا المفهوم يعني ما تؤديه الكلمة من دلالة نحوية في الجملة كالفاعلية، والمفعولية، والخبر، والحال إلى غير ذلك، ويرتبط الموقع الإعرابي ارتباطاً وثيقاً بالحركة التي يحدثها العامل، وهي ما تسمى بالعلامة الإعرابية؛ فالعلامة الإعرابية تعد من أكثر القرائن مكانة، وأهمية عند النحاة، وهذا الاهتمام قادهم إلى وضع نظرية تخدم الجانب الإعرابي في الجملة هذه النظرية هي: "نظرية العامل"، وهذه النظرية لها علاقة وثيقة بظاهرة الإعراب في لغة العرب، فهي بمثابة رصد العلاقات المعنوية واللفظية في التركيب¹⁸.

وتقوم نظرية العامل على إبراز علة تغيير الحركة الإعرابية الواقع في أواخر الكلمات إذ إن كل حركة إعرابية مهما كان نوعها فهي تعد أثراً لعامل من العوامل المؤثرة؛ ولهذا السبب فقد تعامل النحاة مع العامل على أنه عنصر له أهميته، وقيمته، ومكانته في الدرس النحوي وأولوه من العناية والاهتمام الشيء الكثير، فذكروا أنواعه، ورتبته، وتفاوتت العوامل في العمل من حيث القوة، والضعف، كما أنهم صنفوا العوامل على حسب القوة والضعف في العمل فجعلوا بعض العوامل أقوى من غيرها¹⁸، وأشاروا إلى الفرق بين العوامل اللفظية والعوامل المعنوية وقوة تأثيرهما على المعمولات في الجملة، يقول أبو الفتح عثمان ابن جني مفصلاً في ذلك بقوله: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبته لفظ يتعلق به، كرفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضاضة اللفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ، وهذا واضح¹⁸".

يتحدث ابن جني في النص السابق بوضوح عن الفرق بين العامل اللفظي والعامل المعنوي؛ فاللفظي ظاهر الوجود حاضر في النطق يؤثر في معمله ملفوظاً، أما المعنوي فهو الذي يظهر أثره في معمله دون وجوده في اللفظ فهو لا يصاحب لفظاً يتعلق به بل يقدر من خلال الكلام، ويوضح أبو البركات ابن الأنباري بشكل أدق حدود العامل اللفظي مبرراً لضرورة وجود العامل المعنوي بقوله: "العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي أمارات وعلامات؛ فالعلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً¹⁸".

وهذه حجة إقناعية من الأنباري مؤكداً فيها معنى العامل بأن وجوده يعني وجود العلامة، وهذا يقود إلى أن التعري من العوامل اللفظية عاملاً أيضاً، ويقصد الأنباري بذلك العوامل المعنوية التي جرى خلاف بين النحاة في وجودها من عدمه.

نظرية العامل عند اللغويين المحدثين:

لعلماء اللغة في العصر الحديث آراء وتوجهات منها ما كانت مؤيدة لما جاء عند النحاة القدماء من اهتمام بالعامل، وقضية الإعراب، ومنها ما كانت مخالفة لهم ترى أن هذا الاهتمام مبالغ فيه، وأنه ينبغي أن يكون ضمن حدود معينة

، لا أن يسيطر على النظام النحوي ، وتدور عليه مستويات التحليل النحوي، ومن ضمن من سار على نهج النحاة الأوائل رمضان عبد التواب؛ فهو يرى أن الإعراب له وظيفة دلالية مهمة لا يستقيم الكلام بدونه، ويفهم من كلامه أنه من أنصار نظرية العامل ؛ ولذلك نجده يقول: "إن الإعراب في الكلام كان - كما يقول العرب - يدل على المعاني من الفاعلية والمفعولية وغيرها ، ولم يكن حركات وصل بين الكلمات 18 ، يتضح من قوله الفاعلية والمفعولية أنه يشير إلى قضية وجود العامل؛ إذ إن الفاعلية والمفعولية وجودهما مرهون بوجود العامل الذي يؤثر فيهما. وينحو مازن المبارك النحو نفسه؛ حيث يقول: "حركات الإعراب ليست شيئاً زائداً أو ثانوياً ، وهى لم تدخل على الكلام اعتباطاً ، وإنما دخلت لأداء وظيفة أساسية في اللغة ؛ إذا بها يتضح المعنى ويظهر.

فهو أيضاً يشير إلى أصالة حركات الإعراب وأهمية الوظيفة التي تؤديها هذه الحركات في إنتاج المعنى وفهم المقصود ، وهذه الحركات لا يمكن أن تكون إلى بوجود عامل يتسبب في حدوثها.

ويبدو أن اللغويين في العصر الحديث قد تأثروا ببعض من تقدمهم من النحاة الذين لم يقتنعوا بنظرية العامل من أمثال محمد بن المستنير المعروف بقطرب؛ فهو يرى أن العامل ليس ذا قيمة فيما يتعلق بالآثار الإعرابي ووضع الحركات الإعرابية في أواخر الكلمات عند إعراب الجمل، ويذهب قطرب إلى أن حركات الإعراب تحدث نتيجة أثر صوتي، ويعتل ذلك بقوله: "انما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف؛ فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل وكانوا يبطئون عند الادراج؛ فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام¹⁸.

وقد أسهب ابن مضاء القرطبي فيما يتعلق بالعامل وقلل من شأنه مستنكرا اهتمام النحويين المبالغ فيه فهو يقول في مقدمة كتابه : الرد على النحاة: "قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه فمن ذلك ادعائهم أن النصب، والخفض، والجزم لا يكون الا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي¹⁸.

وعلى هذا النحو سار كثير من اللغويين في العصر الحديث؛ حيث إنهم عارضوا بها ما جاء عن النحاة القدامى الذين جعلوا العامل محور العملية الإعرابية في الدرس النحوي ، وركزوا على مسألة الإعراب حتى صارت شغلهم الشاغل، ولعل من أوائل من قلل من أهمية الإعراب وأنه لا ينبغي أن يحظى بكل هذا الاهتمام هو اللغوي إبراهيم أنيس؛ حيث إنه أبدى استغرابه وتعجبه من المنزلة التي حظي بها الإعراب عند أرباب النحو القدماء ، وقد ضمن إبراهيم أنيس آراءه في كتابه: أسرار اللغة الذي خصص فيه فصلاً كاملاً عن قضية الإعراب أطلق عليه: قصة الإعراب؛ إذ إنه أشار إلى أن الإعراب لا يجب أن يكون محور الاهتمام في الدرس النحوي بقوله: "ومع أن الإعراب ليس في حقيقته إلا ناحية متواضعة من نواحي اللغة ، فقد مَلَكَ على الناس شعورهم وعُدَّوه مظهر ثقافتهم ، ومهارتهم الكلامية¹⁸"، كما أنه أشار إلى أن الإعراب لا علاقة له بالسليقة اللغوية بقوله: "فالإعراب كما نعرفه لم يكن إلا مسألة مُواضعة بين الخاصة من العرب ، ثم بين النحاة من بعدهم ، ولم يكن مظهراً من مظاهر السليقة اللغوية بين عامة العرب¹⁸

ويرد الدكتور صبحي الصالح على الدكتور إبراهيم أنيس رافضاً مذهبه ومفنداً رأيه ومؤكداً مذهب القدماء في وجود الإعراب في الكلام لأداء وظيفة دلالية بقوله: " إلا أن الإعراب- سواء أصحت هذه الأخبار أم لم تصح سنداً أو متناً وعقلاً أو نقلاً- لم يكن بالقصة ولا يعقل أن يكون كله نسيجاً محكماً في عصر معين ، ولا أن يقوم بحياكته كله بهذه الدقة وهذا الشمول قوم بأعيانهم كأنه شيء أنف يبتدعونه من تلقاء أنفسهم ؛ فهناك حد أدنى من ظاهرة الإعراب لابد

من الإقرار بوجوده كالذي رأيناه في الشعر الجاهلي والذي رأيناه في المواقع القرآنية المشكلة وهي المواقع التي لا يُعَيَّن معناها الأدق إلا تحريك الأواخر بحركة الإعراب¹⁸ .

والأمر نفسه عند اللغوي تمام حسان " الذي تحدث في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها عن تصور جديد لدراسة الجملة وما يتعلق بها، وفي هذا التصور يجعل من العامل ومسألة الإعراب جانباً من جوانب دراسة الجمل، وينبغي أن لا يكون هو الجانب المسيطر والمهيمن في قضية الإعراب، ولهذا فإنه قد نبّه على أن الاهتمام بالعلامة الإعرابية، وكذلك الحديث عن " العامل قد نال حظاً وافراً من النحاة قديماً وحديثاً ، ويعزو تمام حسان هذا الشغف والاهتمام بالعامل وما يحدثه من علامة إعرابية إلى النظرة السطحية، والتقليد الأعمى للقدامى فيما ذهبوا إليه، وانطلاقاً من ذلك يرى تمام حسان أن العلامة الإعرابية لاتعد السبب الوحيد في الوصول إلى المعنى النحوي ، بل لا بد من تظافر مجموعة من القرائن اللفظية والمعنوية؛ فوضع بذلك نظرية أطلق عليها، "تظافر القرائن"؛ فهو يقول في هذا الصدد:" قد أكثر النحاة الكلام عن العامل باعتباره تفسيراً للعلاقات النحوية، وجعلوه تفسيراً لاختلاف العلامات العربية، وبنوا على القول به فكرتي: التقدير والمحل الإعرابي، وألفوا الكثير من الكتب في العوامل سواء ما كان منها لفظياً أم معنوياً، ووصل به بعضهم من حيث العدد إلى مائة عامل¹⁸، ويقول تمام حسان كذلك منتقداً تقديس الأقدمين للعلامة الإعرابية : " لقد وقع النحاة ضحايا اهتمامهم الشديد بالعلامة الإعرابية حين رأوا النصوص تهمل الاعتماد على قرينة الحركة أحياناً، فتضحى بها، لأن المعنى واضح بدونها اعتماداً على غيرها من القرائن المعنوية واللفظية " (18).

انتقد تمام حسان نظرية العامل في دراسة النحو؛ لأنها تستعمل نظرية العلة في تحليل النحو، أما الفكرة الجديدة التي تحل محل نظرية العامل فهي نظرية تضافر القرائن ، وهذه النظرية هي نظرية ارتباط الكلمات، أو الجملة، أو سياق الكلام. ويحذو محمد عيد الحذو نفسه في الدعوة إلى عدم تقديس نظرية العامل وجعلها محور اهتمام الدرس النحوي مشيراً إلى أن النحاة قد تأثروا في فكرة العامل بالمنطق ويورد قول أبي مضاء القرطبي في هذه المسألة بقوله " إن ابن مضاء القرطبي بنى رفضه لنظرية العامل على أساس منطقي عقلي يقول: " أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها ببعض فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها، فيما المقصد إيجازه منها إن شرط الفاعل أن تكون موجوداً حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل "18

ويعلل عباس حسن اهتمام النحاة بالعامل النحوي والموقع الإعرابي وما يصاحبه من حركات مختلفة أن النحاة تأكد لديهم أن الحركات الإعرابية ،وما يتصل بها، إنما هي حادثة بفعل مؤثر أوجدها، ولا يتصور العقل وجودها بغيره، منطلقين بهذا الاعتقاد مما ثبت في العقائد الدينية ومجادلات علم الكلام من أن لكل حادث محدث، ولكل موجود موجد، ولا يصح في الذهن مخلوق بغير خالق، ولا مصنوع بغير صانع... "18.

وعلى الرغم من كل تلك الخلافات بين أرباب اللغة قديماً وحديثاً بين مؤيد ومناصر لنظرية العامل وبين ورافض منكر تظل هذه النظرية هي المسيطرة على الدرس النحوي وعلى التوجيه الإعرابي فلا يمكن إنكار أثر العامل في الإعراب ، وهذا في واقع الأمر سار عليه القياس النحوي منذ القدم إذ إن النحاة وجدوا أن حركات الإعراب عند متحدث اللغة الفصيح مرهونة بعامل تقدمها أحدث فيها الحركة رفعاً، أو نصباً، أو جرأً، أو جزمأً ، وبهذا المفهوم لا يمكن تجاهل العامل أو التقليل من شأنه وتهميش دوره في بناء الجملة وتوجيه إعرابها.

النتائج :

- يمكن التوصل إلى بعض النتائج بعد دراسة هذا الموضوع
- 1-إن العلاقة بين العامل والموقع الإعرابي هي علاقة وثيقة لا يمكن إنكارها أو الاستغناء عنها في قضية الإعراب، ومعرفة الحركة الإعرابية.
 - 2-إن مشكلة الدارسين في فهم الإعراب وكيفيته هي الاهتمام بالجانب النظري الذي يتمثل في حفظ القاعدة، وإهمال الجانب التطبيقي الذي يعد السبيل إلى حل هذه المعضلة التي تؤرق الدارسين في أقسام اللغة العربية
 - 3-يتفق الباحثون قديماً وحديثاً على أهمية العامل النحوي في تحديد الموقع الإعرابي للكلمة في الجملة وإحداث الحركة الإعرابية وفقاً لهذا الموقع وإن ذهب بعض الباحثين إلى التقليل من أهمية العامل وعدم ضرورة وجوده وأنه ليس العنصر الوحيد الذي يجب التعويل عليه في التحليل النحوي.
 - 4-على الرغم من كل تلك الخلافات بين أرباب اللغة قديماً وحديثاً بين مؤيد مناصر لنظرية العامل وبين ورافض منكر تظل هذه النظرية هي المسيطرة على درس النحوي، وعلى التوجيه الإعرابي فلا يمكن إنكار أثر العامل في إعراب مفردات الجملة.

المصادر والمراجع

- 18 - أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تح: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- 2- أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني ، الناشر الأطلسي ، ط2، 1983
- 3-أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، عالم الكتب، ط 6، القاهرة 1997.
- 4- الإيضاح، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان، ط2 1996.
- 5 -التعريفات ، محمد بن علي الجرجاني ، وضع حواشيه وفهارسه، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ط2، 2002.
- 6- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية. بيروت.
- 7- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط3، 2009.
- 8- الرد على النحاة، أبو مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف ، القاهرة، ط2،
- 9-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها، أحمد بن فارس، علّق عليه ووضع حواشيه :أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1 1997.
- 10- العوامل المائة ، عبد القاهر الجرجاني ، عني به: أنور بن أبي بكر الشخي الداغستاني، دار المنهاج بيروت – لبنان، ط1، 2009.
- 118 - فصول في فقه العربية ، الدكتور. رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي- القاهرة 1999م
- 12- فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت.

- 13 - في اللهجات العربية ، للدكتور إبراهيم أنيس ، الأنجلو المصرية 1984 ، ط7.
- 14- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، مكتبة الآداب-القاهرة 1994
- 15: اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن ،ص 196، ط2، دار المعارف، 1971.
- 16- المفصل في علم العربية ، محمود بن عمر الزمخشري، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار ط1، 2004.
- 17- مقالات في اللغة والأدب ، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة ، ط1 ، 2006.
- 18 - مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، 1997.
- 19- من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس - الأنجلو المصرية، القاهرة، ط7، 1985.
- 20- مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1990.
- 21-نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق ، رياض بن حسن الخوام، جامعة أم القرى 2014.
- 22 - نور القبس المختصر من المقتبس ، في أخبار النحاة والأدباء ، والشعراء والعلماء ، أبو عبد الله محمد بن عمران المرزباني ، عني بتحقيقه : رودولف زلهام ، فرانتس شتاينر للنشر، 1964.

الهوامش:

1. 18 -نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق ، رياض بن حسن الخوام، جامعة أم القرى ، 2014، ص15.
2. 18 - مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، 1997، مادة عمل 125/4
3. 18 -التعريفات ، محمد بن علي الجرجاني ، وضع حواشيه وفهارسه، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ط2، 2002، ص148.
4. 18 - المفصل في علم العربية ، محمود بن عمر الزمخشري، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار ط1، 2004، ص 245
5. 18 - العوامل المائة ، عبد القاهر الجرجاني ، عني به: أنور بن أبي بكر الشخي الداغستاني، دار المنهاج بيروت -لبنان، ط1، 2009، ص90
6. 18 - الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية. 35/1.
7. 18 - نور القبس المختصر من المقتبس ، في أخبار النحاة والأدباء ، والشعراء والعلماء ، أبو عبد الله محمد بن عمران المرزباني ، عني بتحقيقه : رودولف زلهام ، فرانتس شتاينر للنشر، 1964، ص285
8. 18 - الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها، أحمد بن فارس، علّق عليه ووضع حواشيه :أحمد حسن بسج دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1 1997، ص161.
9. 18 - الإيضاح في علل النحو، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان، ط2 1996. ، ص69
10. 18 - العوامل المائة ، ص40.
11. 18 - التعريفات، ص122.
12. 18 - ينظر :أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تح: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ص295

13. 18 - مقالات في اللغة والأدب ، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة ، ط1 ، 2006 ، 255/1.
14. 18-: أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني ، الناشر الأطلسي ، ط2، 1983، ص 189.
15. 18- محمد عيّد: أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، ص 199.
16. 18-: فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ص 157.
17. 18- أسرار العربية، ص 200.
18. 18 - فصول في فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي- القاهرة، 1999م ، ص 382 .
19. 18 - الإيضاح في علل النحو ، ص70
20. 18 - الرد على النحاة، أبو مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف ، القاهرة، ط2، ص76
21. 18 - من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس - الأنجلو المصرية - 1985 ط- 7، ص198
22. 18 - في اللهجات العربية ، للدكتور إبراهيم أنيس ، الأنجلو المصرية 1984 ، ط7، ص 84
23. 18 - دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط3، 2009، ص131 .
24. 18 - اللغة العربية معناها ومبناها، ص185
25. 18- مناهج البحث في اللغة، ص 234.
26. 18- أصول النحو العربي، محمد عيّد: ص 211.
- 18- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، ص 196، ط2، دار المعارف، 1971.